فبعد ذلك رفعا الى حاكم فحكم عليها بالنفقة فقالت لها المطالبة
بالنفقة والكسوة في المدة التي قبل الحكم او من وقت اقامة
البينة التي ارسلهم لها لتنقل اجاب
اذا لم تكن النفقة مفروضة بفرض القاضي او باصطلاح
الزوجين تسقط بمضي الزمان واذا طلبها للنفقة
في البلدة من مكان آخر فامتنعت فلا نفقة
لها سئل في شخصين اشتريا دارا من شخص ثم
اراد احدهما ان يخرج منها وخرج البايع له فابى وقال هذه وقف
فتنازعوا واراحوا القاضي فسألهم فقال كيف تبيع
ثم تدعي الوقفية فمنعه وحكم بمنعه على قاعدة
مذهبه وبعد حكم الحاكم الشافعي بذلك تسمع دعواه
وتقبل بينته عند حاكم ويبطل حكم الشافعي اقول
وما الحكم اجاب حيث حكم الحاكم بعدم دعوى
صحيحة وشهادة مستقيمة لا تسمع دعواه ولا تقبل
البينة اما سماع دعواه فلا تنقيض حكم الحاكم اولم يحكم
واما قبول البينة فحيث حكم حاكم بمخالف بعدم السماع
فلا تسمع سئل في شخص باع بيتا لشخص وسلم
داره منه فجاء اجانب قالوا للمشتري هذا البيت
وقف على جماعة ومن بعدهم على الحرمين الشريفين
وعن نشهد بذلك فادعى المشتري على البايع واقام
البينة بانه وقف فاقام البايع بينة شهدت له بالملك
او وضع

او وضع اليد وحكم بذلك حاكم شافعي وحكم على المشتر
بقبول البينة فهل لو ادعى انسان من جماعة
الوقف على المشتري بالوقفية عند قاض آخر
بعد اقامة بينة واحضر مكتوبا سابقا هل ينقض
حكم الحاكم الشافعي ام لا اجاب حيث حكم حاكم
شافعي ببينة الداخل ومن قاعدة مذهبه ان
بينة الداخل مقدمة لا يلتفت الى حاكم آخر
وينفع حكم الحاكم سئل في امرأة بالغة متزوجة
ورثت حصة من عقار من قبل ابيها فباعت الحصة
ثم ان ابيها باعت حصتها في العقار الذي ورثته من زوجها
والحصة الذي اشترتها من بنتها الشخص آخر فحاكم
حنفي وحكم بذلك وجرى بيان الحصة المبيعة الى حين
صدور البيع ثم بعد ذلك ادعت البنت بانها سفيهة
فهل يقبل قولها ويبطل البيع الذي باعته لامها ويبطل
البيع الذي باعته الام ام لا وما الحكم اجاب
البيع نافذ ولا يقبل قولها انها سفيهة سئل في ناظر
على بيت من بيوت الله تعالى وعليه ارض موقوفة تنتفع
بها فرفع قضية الى حاكم شرعي اذ هذه الارض ملحت
وصارت حلفا وخربت وبقيت لا ينتفع بها وبيرها ملحت
وثبت ذلك عند الحاكم الشرعي فاذن له في استبدالها
فاستبدلها ثم بعد ذلك بمدة آل النظر الى شخص غيره

Copyright © King Saud University